مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 27 عدد: 5 (رت 74) السنة: 2023

الفلاسفة والقانون الطبيعي: عرض تاريخي

Philosophers and Natural Law: A Historical View

أحمد فولان[1]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

Ahmedin2568@gmail.com

تاريخ الوصول 2022/12/22 القبول 2023/07/10 النشر على الخط 2023/09/15

Received 22/12/2022 Accepted 10/07/2023 Published online 15/09/2023

ملخّص:

يعالج هذا البحث فكرة القانون الطبيعي عند الفلاسفة من الناحية التاريخية، هذه الفكرة التي جاءت بعد تأمُّلٍ طويل نبعاً من الإيمان بوجود قانون كامن في طبيعة الروابط الاجتماعية بين الأفراد والشعوب، خاصة وأن المجتمعات القديمة كانت تنظر إلى هذا القانون نظرةً مقدسة مفادها أنه قانون صالح لكل زمان ومكان، فهو ليس من وضع البشر، ولكنه ذو أصل سماوي وقوة عليا، يكشف عنه عقل الإنسان ولا يُوجِدُه، وتكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على الاهتمام البالغ الذي أولاهُ الفلاسفة لفكرة القانون الطبيعي، ومن ثمَّ اعتماده كمصدر أساس في تنظيم العلاقات بين الناس.

هذا القانون . من خلال ما توصلنا إليه . تطورت النظرة إليه عبر مرِّ العصور وكرِّ الأزمان، وقد تمت الإشارة خلال هذا البحث إلى أهم المراحل التي مرّ بها هذا القانون ثم أبرز الأعلام الذين اشتهروا بالبحث في مجال القانون الطبيعي، خاصة في الفكر الفلسفي الغربي.

الكلمات المفتاحية: الفلاسفة . القانون . الطبيعي . عرض . تاريخي.

Abstract:

This research deals with notion of Philosophers and Natural Law: A Historical View, this notion was the result of long meditation stemming from a belief in the existence of a law that is latent in the nature of social ties between individuals and peoples, this is especially true regarding that ancient societies viewed this law as being sacred and valid for all time and places. And as having a heavenly and a supreme power, reached by human mind. But origin not created by it the importance of the present research lies in coasting light on the exaggerated interest that philosophers gave to natural law and adapting it as a source for regulating relations and spreading between people.

The result obtained through this research indicate that views about this law have evolved through times.

This research has referred to the most important stages this law went through as well as the most prominent researchers in the field of natural law, mainly western philosophers.

***Keywords**: Philosophers – natural - law - view - historical.*

[1] المؤلف المراسل: أحمد فولان البريد الإلكتروني: **Ahmedin2568@gmail.com**

1 . مقدمة:

لقد كانت حياة الإنسان في القديم وثيقة الصلة بالطبيعية نظراً لشدة الاحتكاك بها، وقد أمكنه هذا الاحتكاك من اكتشاف قوانين ثابتة لا تتغير ولا تتبدل، ومن ثم جاءت قضية الإيمان بقانون الطبيعة، وتشير الدراسات إلى أن هذه الفكرة كانت سائدة في المجتمعات القديمة، إذ كانت ترى أن لهذا القانون القدرة على إرساء قوانين العدالة في المجتمعات، تلك الفكرة التي لم تبرز إلى الوجود إلا بعد أن توصل الإنسان إلى إعطاء تفسيرات للطبيعة، الأمر الذي ظهر بشكل جليٍّ مع المجتمع الإغريقي، ثم انتشرت في بقية المجتمعات، وقد أشرت في بحثي هذا إلى أهم المحطات التي ازدهرت فيها قضية الإيمان بالقانون الطبيعي عند الفلاسفة، متَّبعاً في ذلك الخطوات الآتية: مقدمة مع إعطاء تعريف للقانون الطبيعي، ثم الحديث عن فكرة القانون الطبيعي عند الإغريق مرورا بالرومان والعصور الوسطى، وصولا إلى العصور الحديثة، وختمت بحثي هذا بخاتمة ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها.

ومن هنا تبرز إشكالية البحث الآتية: ما مفهوم القانون الطبيعي؟ وكيف نظر الفلاسفة إلى هذه الفكرة؟ وهل بقي مفهوم هذا القانون ثابتاً؟ أم تغيرت النظرة إليه عبر مرّ العصور؟.

وأهدف من وراء بحثي هذا إلى تقديم عرض تاريخي موجز لفكرة القانون الطبيعي عند الفلاسفة منذ الإغريق وصولاً إلى العصر الحديث، مع الإشارة إلى أهم التطورات التي طرأت عليه. وقد اتّبعت في ذلك المنهج التاريخي الوصفي نظراً لملائمته مع هذا الموضوع، سائلاً الله تعالى أن يسدد خُطايَ وأن يوفقني لما يحبه ويرضاه إنه نعم المولى ونعم النصير.

2. تعريف القانون الطبيعي

أ . تعريف القانون لغة:

يقال: قانون كل شيء، أي طريقه ومقياسه[1]. وهو مفرد، جمعه قوانين: أي الأصول، يقال: قوانين الطبيعة بمعنى ظواهرها [2] وقد سميت هذه الكلمة كذلك من العدالة، لأن القانون كما عرّفه أحد فقهاء الرومان بأنه: فن الطيبين العادلين [3]

ب . تعريف القانون اصطلاحاً:

يعرف القانون في الاصطلاح بأنه أمر كلّي ينطبق على جميع جزئياته التي تُتعرَّف أحكامها منه.[4] أو هو مجموعة القواعد المنظمة لسلوك الأفراد في المجتمع والتي تحملهم السلطة العامة فيه على احترامها ولو بالقوة عند الضرورة[5].

ج : تعريف الطبيعة: تعرف الطبيعة في الإنسان بأنها: السجية التي جُبِل عليها،[1] وطُبع عليها وطُبِعها، أي ما سخر الله من مزاجه، وهي مفرد، جمعها: طبائع[2]. والطبيعي: اسم مفرد منسوب إلى طبيعة، وفوق الطبيعي: مرتبط بقوى خارقة للطبيعة . ومنه

---

[1] . جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، الطبعة الثالثة، تصحيح، محمد أمين عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . لبنان، 1419 هـ، 1999م، ج11، ص، 327.

[2] . أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الأولى، عالم الكتب، 1429، 2008 م، ج1، ص، 1864.

[3] . يحي قاسم علي، المدخل لدراسة العلوم القانونية(نظرية القانون . نظرية الحق)، الطبعة الأولى، كوميت للتوزيع، القاهرة . مصر، 1997 م، ص، 9.

[4] . مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، 1425 هـ، 2004م، ص، 763.

[5] . يحي قاسم علي، المدخل لدراسة العلوم القانونية، ص، 9.

قانون طبيعي: مأخوذ من الطبيعة وهو بخلاف القانون الوضعي[3]، كما تشير كلمة "الطبيعي" إلى البيولوجيا البشرية أو البيئة المادية، أو أنها تعني" الغريزة"[4] : ومن ثم يمكن القول بأن كلمة الطبيعي تؤدي عدة معاني أبرزها: ما يفيد سجية الإنسان.

د . القانون الطبيعي في المفهوم الفلسفي:

يعرف القانون الطبيعي في الاصطلاح الفلسفي بأنه مجموعة من القواعد التي تحكم السلوك الاجتماعي للإنسان، والتي لا تمت بصلة إلى التقاليد والعادات أو نصوص التشريع، وإنما مصدرها الإلهام الفطري السليم والإدراك العقلي الصائب، وهو بهذا يتميز بخاصية فريدة، إذ أن الإنسان يمتاز عن سائر الكائنات بالعقل والتفكير، في حين تحكم الغرائز الكائنات الحية الأخرى، والعقل هو الفيصل بين القانون الطبيعي بمعناه العام والقانون الطبيعي بمعناه القانوني الخاص. [5]

على الرغم من أنه لا يوجد تعريف محدد لمفهوم القانون الطبيعي عند الفلاسفة، إلا أن هناك من الباحثين من أعطي تأويلات قريبة من شأنها أن توضح الصورة لدى القارئ، وهذه التعريفات متنوعة ومتباينة ولذلك ارتأينا أن نعالجها على شكل نقاط وهي كالآتي:

د . 1: هو نظام عام صادر من الله يسود العالم، يشتمل على مجموعة من المبادئ الأساسية للعدالة، يتضمن توجيهات عامة يفسرها المشرع (المنسق للقانون الوضعي) [6]، ويقرر الجزاءات الكفيلة لحمايتها[7]، معنى ذلك أن القانون الطبيعي ذو مصدر إلهي، فالله هو الذي يلهم الطبيعة البشرية بقانون من عنده، به يعرف الإنسان طريق السداد، وبواسطته يميز بين الخطإ والصواب.

د . 2: هو مجموعة من المبادئ التي تنبع من الطبيعة البشرية، والتي يتم تحديدها لتحقيق الغاية النهائية للإنسان، مصدره العقل،[8] ويعتمد في الأساس على طبيعة الإنسان ودراسة هذا العنصر البشري، خاصة أن مسألة أسبقية العقل أو الإرادة في الإنسان مرتبطة بالوجود.[9]. و يُقصَد بالعقل هنا . حسب المفهوم الفلسفي . الإلهام الذي يقذفه الله في قلب الإنسان وبه يستطيع الوصول إلى الحقيقة الكاملة والمطلقة.

---

(1) . محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم، تحقيق علي دحروج، ترجمة، عبد الله الخالدي، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت . لبنان، 1996م، ج2، ص، 1127.

(2) . محمد رضا، معجم متن اللغة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان، 1377 هـ، 1958 م، ج3، ص، 582.

(3) . أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، مرجع سابق، ح2، ص، 1386.

(4) . Samuel Gregg ,The Essential Natural Law, Fraser Institute, Canada, 2021, p, 13.

(5) . عبد السميع سالم الهراوي، القانون الطبيعي وقواعد العدالة، (د/ط)، دار المعارف، القاهرة . مصر،(د/ت)، ص، 8.

(6) . باعتباره الأصل الذي يستمد منه مبادئه الأساسية John Finnis, Natural Law and Natural Rights, Second Edition, Oxford University Press, UK, 2011, p, 24.

(7) . فضل الله محمد إسماعيل، سعيد محمد عثمان، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، (د/ط)، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، كفر الدوار، القاهرة . مصر، 2006م، ص، 21.

(8) . Heinich A. Rommen, The Natural Law, , A Study In Legal And Social History And Philosophy Translated by Thomas R. Hanley, Liberty Fund, Inc, the Unted States of America, 1998, p, 159.

(9) . Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 139.

د . 3: عُرِّف القانون الطبيعي بأنه القانون الأزلي الشامل الذي يضم مجموعة من القواعد السامية العامة التي توحي بمقاييس مطلقة للحق والعدل، ليست من خلق الإنسان وإنما وليدة قوة مهيمنة غير منظورة، يستطيع العقل الكشف عنها للاهتداء بمبادئه.[1]

وإذا نظرنا إلى هذه التعريفات نظرة فاحصة نجد بأنها تصب في مجرى واحد؛ ألا وهو مراعاة مبدإ العدالة، الذي يفترض أن يسود أيّ تجمع إنساني، هذا المبدأ كفيل بإيصال الحقوق الطبيعية لكل فرد من أفراده، وبغياب هذا العنصر تنتشر الفوضى وتهضم الحقوق، وكما يقول جون لوك[2]: إن القانون الطبيعي قانون سماوي يحمل في طياته قواعد التشريع ويتَّسم بالعدل والمساواة، جيء به من أجل تنظيم العلاقة بين البشر.[3] لأن هذا القانون بالنسبة للإنسان ناموس فطري نابع من الذات الإنسانية لا يتغير، فهو غير مرتبط بالأعراف ولا بالتقاليد المتجددة والمتباينة في البيئات المختلفة، فهو مستودع في طبيعة البشر منذ الأزل، يتسم بالثبات والشمول والخلود، يشتمل على صورتين متكاملتين؛ تتناول إحداهما المتطلبات الفردية اللصيقة بالشخص كإنسان، وتنظِّم الثانية علاقته بالمجتمع، ومبناها الشعور بالعدالة وإيفاء كل ذي حق حقه. [4] والتأكيد على أن البشر متساوون في الحقوق والواجبات.[5] والواجبات.[5]

من خلال كل ما تقدم يتبين أن فكرة القانون الطبيعي تختلف باختلاف الأشخاص والأزمان، لكن أهم ما يفهم منها بصفة عامة هو اللجوء إلى فكرة أسمى من القانون الوضعي(الذي وضعه الإنسان بيده). وهذا القانون لا يتعارض مع القانون الوضعي، بل يعضده ويكمله، وكلما كان الثاني أقرب إلى الأول، كلما كان أقرب إلى الكمال، لأنه يستمد منه طاقته و روحه.

3 . تاريخ القانون الطبيعي

مما لا شك فيه أن عقيدة الإيمان قديمة جداً، وترجع في أصولها إلى البدايات الأولى لظهور الفلسفة، حيث كانت الشعوب في القديم لا تميز بين القوانين العرفية وقواعد الدين،[6] وقد ظهرت فكرة القانون الطبيعي لأول مرة على أنها طبيعية، وقانون غير قابل للتغيير تستمد منه جميع القوانين البشرية قوتها[7] الأمر الذي أدَّى إلى البحث في الظواهر الكونية والأمور الطبيعية، حيث تشير الدراسات

---

(1) ـ محمد شريف أحمد، فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين . دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، منشورات منتدى الفكر الإسلامي، كردستان العراق . بغداد، (2011م)، ص، 13.

(2) ـ فيلسوف إنجليزي، ولد في رينغتون، بالقرب من بريستول، في 29 آب 1632م، و توفي في قصر أواتس في مقاطعة إسكس، في 28 تشرين الأول 1704م، جورج طرابيشي معجم الفلاسفة، (الفلاسفة . المناطقة . المتكلمون . اللاهوتيون . المتصوفون)، الطبعة الثالثة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت . لبنان، (2006م)، ص، 598.

(3) ـ فضل الله محمد إسماعيل، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، مرجع سابق، ص،81.

(4) ـ عبد السميع سالم الهراوي، القانون الطبيعي وقواعد العدالة، مرجع سابق، ص، 11.

(5) . John Finnis, Natural Law and Natural Rights, p, 29.

.29.

(6) . Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 3.

3.

(7) . Heinich A. Rommen,The Natural Law , p,6.

الفلسفية إلى أن المفهوم الفلسفي للقانون الطبيعي قد ظهر لأول مرة في الثقافة الغربية مع المجتمع الإغريقي[1]، وبالتالي ارتأينا أن نتناوله عند الإغريق أولاً. من باب الترتيب التاريخي والتسلسل الزمني لسير الأحداث.

أولاً ـ القانون الطبيعي عند الإغريق

باعتبار أن فكرة القانون الطبيعي نابعة من الفلسفة، فإنها قد تمت معالجتها من قبل مذاهب فلسفية قديمة عدة، منها الإغريق. ولقد كانت هذه الفكرة عندهم فكرة فلسفية تقوم على التأمل في مظاهر الحياة الاجتماعية ومحاولة الكشف عن طبيعتها، فلاحظ فلاسفة اليونان النظام الثابت الذي يسير عليه الكون، ويخضع له كل ما يوجد في هذا الكون من ظواهر طبيعية[2]. وقد تم تقسيم القانون الطبيعي عند الإغريق إلى مراحل ثلاث، وهي كالآتي:

1.1: مرحلة ما قبل السوفسطائية

لقد تم التطرق إلى فكرة القانون الطبيعي في المجتمعات الأوروبية ـ اليونانية منها خاصة ـ وذلك بسبب احتكاكهم الشديد بالطبيعة وتأملهم الواسع في ظواهرها الخارقة، ما أدى بهم إلى اكتشاف قوانين متناغمة تسير عليها الطبيعة والكون، من شأنها أن تكون المنظم الأساسي للحياة العامة.

ومن بين أولئك الذين عالجوا هذه الفكرة: هرقليطس[3]وذلك أثناء الحديث عن أصل الكون، فقد حاول أن يبين أساس هذا القانون والذي أسماه بـ: (قانون العالم)، وحسب وجهة نظر هذا الفيلسوف فإن هذا القانون لم تضعه الآلهة ولا حتى البشر، وإنما وُجد هكذا دائما وأبداً[4]. ومن ثَمَّ فهو قانون عالميّ، لكنه لا يخضع لأحد، ولم يضعه أحد.

2.1: مرحلة السوفسطائية[5]

كان أنا كسجوراس خاتمة تلك المرحلة الأولى من مراحل الفلسفة اليونانية، وقد خطا بالفلسفة خطوة جريئة، وأخرج الفلسفة من الطبيعة المادية، ونحا بها نحواً جديداً في البحث، وكان من نتائج ذلك أنْ فرَّق أنا كسجوراس للمرة الأولى في تاريخ الفلسفة بين المادَّة المجسدة، وبين القوة العقلية المجرّدة التي تتحكّم في تلك المادة، بين الجسم والعقل، بين الطبيعة والإنسان [6]، ولقد جاء السوفسطائيون من بعده وفي العهود اليونانية القديمة في وقت قويت فيه الديمقراطية وكثرت الخصومات السياسية، ومست الحاجة إلى

---

(1) ـ Heinich A. Rommen,The Natural Law , p, 5.

(2) ـ مصطفى فاضل الخفاجي، فكرة القانون الطبيعي في العصور الحديثة، ص، 1. http://repository.uobabylon.edu.iq/ 10h:00,4/7/ 2018.

(3) ـ هرقليطس، من أفسس، وهي مدينة يونانية في آسيا الصغرى، ازدهر حوالي عام 500 ق.م، جوناثان رى ، و ج. أو. أرمسون، الموسوعة الفلسفية المختصرة المختصرة ، ترجمة: فؤاد كامل، جلال العشرى، عبد الرشيد الصادق محمودي، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، الجيزة ـ القاهرة ـ مصر، 2013م، ص، 382.

(4) ـ جوناثان و أرمسون، الموسوعة الفلسفية المختصرة، مرجع سابق، ص، 224.

(5) ـ السوفسطائي (sophiste) هو الرجل المنسوب إلى السفسطة، وقد أطلق هذا اللفظ في الأصل على الحاذق في إحدى الصناعات الميكانيكية، ثم أُطلق على الحاذق في الفلسفة، ثم أطلق بعد ذلك ـ تبذّلا ـ على كل دجال مخادع، جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني،(د/ط)، مكتبة المدرسة، (1982م)، المجلد الأول، ص، 659، 660. .

(6) ـ أحمد أمين ـ زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة اليونانية، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ـ مصر، (1935م)، ص، 90.

تعلم الخطابة للدفاع عن حق أو تأييد غرض، فتقدم السوفسطائيون ليعلموا الناس البيان وأساليب الجدل[1]، فكانوا أساتذة جامعيين متجولين ينتقلون من بلد إلى بلد، يلقون سلسلة من المحاضرات وبخاصة في الخطابة وفن النجاح في الحياة، مقابل أجور يتقاضونها من طلابهم. [2]

يُفهَم من هذا التعريف أن السوفسطائي يعني الأستاذ أو المعلم الذي يعلم أيّ شيء بطريقته الخاصة بغض النظر عن تلك الطريقة، والمهم هو الوصول إلى النتيجة المرجوة، باعتبار أن السفسطة تعني في اصطلاح الفلاسفة: الحكمة المموَّهة، وعند المناطقة هي القياس المركب من الوهميات، والغرض منه تغليط الخصم وإسكاته[3]، ولذلك وجدوا في احتضان فكرة القانون الطبيعي مُتَنفَّساً للتعبير عن آرائهم وإيصالها للغير، واعتمدوا في ذلك على أسلوب التصريحات الجذابة، والشعارات المغرية والبراقة[4] وأبرز روادها، رجل يدعى :" بروتاجوراس"[5] هذا الرجل الذي صال وجال في أنحاء اليونان حتى استقر به المقام في أثينا ولبث هناك حيناً من الدّهر، ثم ألّف كتاباً في الآلهة[6] ، ولقد ظهرت مع هذا المذهب مشكلة القانون وعلاقته بالطبيعة، واتفق أكثر السوفسطائيين على على القول بنسبية القوانين الوضعية [7]. وحجتهم في ذلك: أن القانون الوضعي يتضمن كثيراً من الأخطاء، وبالتالي فهو بحاجة إلى إلى إصلاح [8]، وأنه ينبغي أن يعتمد في استنباطاته على القانون الطبيعي، لا على اجتهادات البشر، ولذلك أعلنوا التّمرّد على القانون الوضعي، لأنه في نظرهم يخدم مصلحة الطبقة العليا في البلاد، وذلك على حساب مصالح الآخرين. [9]

لم ينكر السفسطائيون شيئا مما جاء به القانون الطبيعي، بل وجدوا توافقا بين نظرتهم وما جاء به القانون الطبيعي، ولذلك احتضنوه، لأنه بالنسبة لهم هو رمز العدالة، ولذلك سخروا من سقراط الذي كان ينظر إلى قوانين أثينا على أنها "عادلة" إلى حد بعيد[10]، ومن هنا جاءت فكرة القانون الطبيعي والقول بالعدل والمساواة بين جميع الناس، وظهرت نتيجة لذلك فكرة حقوق الإنسان ووحدة الجنس البشري، أو المجتمع العالمي، والتي تتفوق على الدولة المدينة.[11] وذلك بمقتضى القانون الطبيعي.

---

(1) ـ أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، الطبعة الثانية، مكتبة لبنان، بيروت ـ لبنان، (1982م)، ص، 404.

(2) ـ جوناثان و أرمسون، الموسوعة الفلسفية المختصرة، مرجع سابق، ص، 191.

(3) ـ جميل صليبا، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ج1، ص، 658.

(4) ـ Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 6.

(5) ـ سفسطائي يوناني (نحو 480 ـ 411 ق.م) كان صاحب مذهب حسي ونسبي، عارض فكرة الحقيقة المطلقة بتعدد الآراء ووجهات النظر، وهو صاحب القول المشهور:« الإنسان مقياس الأشياء طراً»، كان متشائماً.. جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، مرجع سابق، ص، 170.

(6) ـ أحمد أمين ـ زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة اليونانية، مرجع سابق، ص، 95.

(7) ـ أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية، تاريخها ومشكلاتها، طبعة جديدة، دار قباء للطباعة والنشر، مصر ـ القاهر، (1998م)، ص، 146.

(8) ـ Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 7.

(9) ـ Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 9.

(10) ـ Heinich A. Rommen,The Natural Law, , p, 8.

(11) ـ Heinich A. Rommen,The Natural Law, , p, 8.

يلاحظ كيف تطورت النظرة القديمة تجاه فكرة القانون الطبيعي، فقد أصبحت تتخذ منحنىً تصاعدياً في الربط بينها وبين العدل السماوي والعدل الأرضي، أي بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي، حتى وإن كنا لا نستطيع أن نجزم بأنهم ناصروا فكرة القانون الطبيعي بشكل واضح لأنهم تعرضوا لانتقادات كثيرة من قبل خصومهم.

3.1: مرحلة ما بعد السوفسطائيين

إن الحديث عن القانون الطبيعي في مرحلة ما بعد السوفسطائية يشمل أهم التطورات التي طرأت على هذا القانون في نظر بعض الفلاسفة، وهم كالآتي:

أ . سقراط:

هو فيلسوف يوناني، ولد في ألوبكية بآتيكا نحو عام: 470 ق.م، ومات في أثينا عام: 399 ق.م، كان أبوه نحَّاتاً يدعى: سورفرونيسكوس، و أمه قابلة تدعى: فينارته[1]، و تشير الدراسات إلى أن ولادة سقراط كانت في ظروف عرفت فيه أنظمة الحكم أنواعاً شتَّى من الجور والاضطراب، في حين أن الإنسان كان يطمح لبسط رداء القانون والعدالة، وينعم في ظل الأخلاق الفاضلة، وهذا ما حاول سقراط أن يصل إليه، وينشره في المجتمع آنذاك، من خلال أفكاره ونظرياته الفلسفية، وقد وفق إلى حد ما في ذلك، وإن كانت فكرة القانون الطبيعي، لا تظهر في كتبه بشكل واضح[2]، وقد أُثِر عنه أنه قال:« العادل هو من يخضع للقوانين»[3]، وهو الذي قال: إن المواطن لا يكون صالحا ما لم تتم له صفة العدالة، ومن ثَمَّ دعا إلى وضع تعريف واضحٍ للعدالة، على الرغم من أنه لم يصل في نهاية المطاف إلى وضع تعريف محدد، إلا أنه أخذ في ذكر الأمثلة الموضحة للعدالة[4].

يقول: والآلهة عدول صالحون يعنون بكلٍّ منَّا، والحياة الآجلة موعد العدالة التامة يلقى فيها كلٌّ جزاءَه الحق، والدين الصحيح تكريم الضمير النقي للعدالة الإلهية، لا تقديم القرابين وتلاوة الصلوات مع تلطخ الأنفس بالإثم[5]. ومن هنا يتَّضح أن سقراط أسّسَ لمبدإ العدالة من باب القانون الطبيعي، انطلاقاً من الإيمان بالحياة الأخرى، في اليوم الذي سيلقى فيه كل إنسان جزاءه.

ب . أفلاطون:

ولد أفلاطون بعيد وفاة بريكليس نحو عام:427 ق.م، من عائلة أرستقراطية آثينية، توفي سنة: 347 ق.م، من أشهر كتبه:" الجمهورية في العدالة وتنظيم الدولة المثالية[6].

أما فيما يخص القانون الطبيعي فإن أفلاطون، قد أسماه بـ: "القانون الإلهي"، أي القانون الذي يكمل القانون الطبيعي، وقد أصدره الله من أجل تنظيم العلاقة بين أفراد المجتمع، وتوعّد كل من خالفه بالعقاب الشديد، ويمكن أن يستنبط القانون المشار إليه آنفاً عن

---

(1) ـ جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، مرجع سابق، ص، 365.
(2) ـ أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية، مرجع سابق، ص، 152.
(3) ـ جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة ، مرجع سابق، ص، 366.
(4) ـ أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية، مرجع سابق، ص، 142.
(5) ـ يوسف كرم ـ إبراهيم مدكور، دروس في الفلسفة، الطبعة الأولى، عالم الأدب للبرمجيات والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، (2016)، ص، 80.
(6) ـ جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، مرجع سابق، ص، 71 ـ 72.

طريق التجربة البشرية الإنسانية من خلال اجتهاد القضاة أثناء التعامل مع مختلف القضايا[1]، لكن الملاحظ أن أفلاطون لا يكاد يذكر هذا القانون مباشرة، وإنما يشير بدله إلى ذكر العدالة التي جعلها ضمن الفضائل الأربع الكبرى وهي: العفة (فضيلة القوة الشهوانية)، تليها الحكمة (فضيلة القوة الفكرية)، والشجاعة (فضيلة القوة الغضبية)، والعدالة (فضيلة الحكمة والشجاعة معاً). [2]

اختلف أفلاطون مع السفسطائيين، حول بعض القضايا المتعلقة بالقانون الطبيعي، ورفض اختزال السياسة والعدالة في حكم الأقوياء [3]، فبالنسبة له: القانون الطبيعي أسمى من ذلك، وعندما أشار إلى قضية القوانين الوضعية بيّن أنها لا تكون قوانين صحيحة إلاّ إذا راعت مصلحة الجميع، ومن ثم أجرى مقارنة بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي، وجعل الأول هو المقياس الذي يجب أن تقاس عليه كل القوانين، لأنه حسب وجهة نظره هو معيار العدالة، وهو القانون الحقيقي[4]، وعليه يمكن القول بأن أفلاطون قد أقر بهذه الفكرة، وقد تناولها ضمنيا أثناء حديثه عن العدالة، وذلك في شكل صفات شبيهة بالقانون الطبيعي.

ج . أرسطو [5]

يرى أرسطو أن الحقائق الكلية كالعدل والحرارة، وحقيقة الإنسان ليس لها وجود خارجي، وإنما الموجود في الخارج هو الجزئيات كالشيء الحار أو الإنسان الفرد، أو العدل الواقع، ومع ذلك فإننا نجد عند أرسطو إسهاماً فعالاً في تطور الفكرة القانوني وإبراز القانون الطبيعي ملفوفاً بغطاء العدالة. [6]، فهو لا يختلف في ذلك عن أفلاطون. ولكنه ركز في نظريته تلك بشكل أساس على العدالة القانونية[7] وهو مع ذلك يُعدّ منظّراً للقانون الطبيعي، وقد وضع نظرية في المعرفة وتكلم فيها كثيراً عن الأخلاق، وعقيدة القانون الطبيعي، ونتيجة لذلك سمي بـ:" أب القانون الطبيعي". [8]

يرى أرسطو بأن القانون الطبيعي يستمد أصله من جوهر الطبيعة التي لا تتغير بتغير الزمان والمكان، بخلاف القانون الوضعي، ولذلك ميَّز بين ما هو عادل بشكل طبيعي وبين ما هو قانوني فقط[9]، لكنه يشتمل على ثغرات، الأمر الذي يجعلنا نقول: أن أرسطو كرس لمبدإ الإيمان بالقانون الطبيعي انطلاقا من مفهوم العدالة التي فرق فيها بين العدالة التي تنبع من القانون الوضعي المكتوب، والعدالة التي يرتبها القانون الطبيعي، إذ يوجد بينهما اختلاف حسب وجهة نظره هذه.

---

(1) . John Finnis, Natural Law and Natural Rights, p, 396.

(2) . مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (1403 هـ، 1983 م)، ص، 16.

(3) . Samuel Gregg ,The Essential Natural Law, p, 13.

(4) . Heinich A. Rommen,The Natural Law, , p,13.

(5) . ولد أرسطو في اسطاغيرا (و تعرف اليوم باسم ستافرو)، وهي مدينة صغيرة في شبه الجزيرة الخلقيدية سنة 384 ق.م، وتوفي في خلقيس سنة، 322 ق.م، جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، مرجع سابق، ص، 52.

(6) . محمد شريف أحمد ، فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين، مرجع سابق ، ص، 107.

(7) . John Finnis, Natural Law and Natural Rights, p, 165.

(8) . Heinich A. Rommen,The Natural Law, p,14.

(9) . Heinich A. Rommen,The Natural Law, p,15.

د: القانون الطبيعي عند الرواقيين

سمي أتباع هذا الاتجاه كذلك لأن زينون الأكتيومي[1]. وهو المؤسس الأول للمذهب. كان يعلم تلاميذه في رواق.[2] وقد تأسس تأسس هذا المذهب في البداية كمدرسة للفلسفة وكان ذلك في اليونان ووصل إلى ازدهاره الكامل في روما في العصر الإمبراطوري[3]، الإمبراطوري[3]، ويؤمن الرواقيون بحكم الطبيعة وقوانينها، حيث يرون أن القانون الطبيعي محدد غير قابل للتغير، وأنه يتلاءم مع العقل الإنساني، ويحيا وفق الطبيعة والعقل الإنساني[4]، وهو قانون أبدي يؤدي إلى الانسجام مع الكون، ويتوافق مع الطبيعة، ويدعو إلى الحرية والمساواة[5]، وهم يرون أن الإنسان الذي ينشد حياة أفضل يجب عليه أن يندمج اندماجاً تامًّا مع الطبيعة، لأن معرفة الطبيعة من أهم أسس الحياة الفاضلة [6].

ولذلك تجد الرواقي مطمئن النفس، رابط الجأش، صابراً، لا يفرح بشيء، ولا يحزن على فقد شيء، ولا يبالي بما يصيبه من بؤس أو شقاء، بل يعيش عيشة راضية مرضية، ومن ثَمَّ أوجب الرواقيون على الإنسان أن يجعل سلوكه مطابقاً لما تمليه عليه الطبيعة، منصرفاً عن العواطف والأفكار التي تجعله يحيد عن جادة القانون الطبيعي.[7] لأنه قانون الحق والمثل العليا الذي يجعل الإنسان يعيش سعيداً سعيداً مهما حدث له من ظروف[8].

ويذهب المذهب الرواقي إلى أبعد من ذلك؛ حين قال أتباعه أن الإنسان جزء من الطبيعة التي تخضع لقانون عام يحكم مظاهرها المختلفة، ويرون أن وحدة القانون الطبيعي مبناها أولاً وحدة الوجود، وبالتالي وحدة الطبيعة الإنسانية. ومن ثمّ فإن الأسرة والمجتمع والدولة كلها أنظمة طبيعية، ووظيفة الإنسان أن يحيا وفق الطبيعة والعقل، وإلاَّ كان متمرداً على القانون الكلي الذي يحكم الوجود[9]، وبتعبير آخر فقد دعوا إلى أن يلائم الإنسان بين طبيعته الخاصة، وبين الطبيعة الكونية، وأن يعيش على هذا المبدإ: « وفاقاً مع الطبيعة» [10]. لأن الطبيعة حسب وجهة نظرهم هي التي خلقت الناس جميعا من نفس واحدة، ولنفس الغاية، وجعلتهم

---

(1) ـ ولد زينون الأكتيومي في كتيوم من أعمال قبرص، حوالي (333 . 262 قبل الميلاد)، فيلسوف يوناني ومؤسس المدرسة الرواقية، جوناثان و أرمسون، الموسوعة الفلسفية المختصرة، مرجع سابق، ص، 175.

(2) ـ جميل صليبا، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص، 622.

(3) ـ Heinich A. Rommen,The Natural Law, p,18.

(4) ـ فضل الله محمد إسماعيل، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، مرجع سابق، ص، 23.

(5) ـ Heinich A. Rommen,The Natural Law, p,24.

(6) ـ فضل الله محمد إسماعيل، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، مرجع سابق، ص، 23.

(7) ـ جميل صليبا، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص، 623.

(8) ـ Heinich A. Rommen,The Natural Law, p,22.

(9) ـ عبد السميع سالم الهراوي، القانون الطبيعي وقواعد العدالة، ص، 13 . 14.

(10) ـ جوناثان و أرمسون، الموسوعة الفلسفية المختصرة، مرجع سابق، ص، 163.

شعوباً وقبائل ليتعارفوا، على أساس مبدإ العدل والمساواة، ولذلك نادى سيفيتيان، بالمجتمع العظيم، أو الدولة العالمية، قانونها الأساسي هو: القانون الطبيعي[1]، ثم نادوا كلهم بالأخوة المشتركة، لإيمانهم بأنه لا فرق بين إنسان وآخر، استناداً إلى القول بوحدة بوحدة الكون.

ثانياً: فكرة القانون الطبيعي عند الرومان

اهتم الرومان بفكرة القانون، وأولوه عناية كبيرة، وكانت فكرة القانون الطبيعي عند الرومان ورجال الكنيسة في القرون الوسطى فكرة قانونية، ودينية، ويشير بعض الباحثين إلى أن فكرة القانون الطبيعي فكرة دخيلة على الدولة الرومانية وقد تسربت إليهم نظرا لأسبابٍ منها:

تأثر الرومان بالمدارس اليونانية بصفة عامة، والمدرسة الرواقية بصفة خاصة، فقد تعرض الرومان لمسائل في فلسفة القانون، كالقانون الطبيعي، وقانون الشعب، ومصادر القانون.[2] ومن ثَمَّ تَمَّ الالتجاء إلى القانون الطبيعي الذي سهر على إدراجه في القانون المحلي كبار فقهاء وفلاسفة العصر الذهبي في الرومان[3]، ومن الذين تأثروا تأثراً بارزاً بفلسفة أفلاطون وأرسطو والرواقيين في مجال القانون الطبيعي بصفة خاصة: الفيلسوف شيشرون[4] الذي عبّر صراحة عن إيمانه بوجود قانون طبيعي، وأعجب بما في الرواقية من مثل عليا نبيلة.[5]ومن ثَمَّ آمن به وعمل على نقل هذا التراث إلى عالم القرون الوسطى[6]، إذ كان يرى أن القانون الطبيعي هو القانون الحقيقي، والقانون الخالد الذي يتفق مع العقل القويم، ويتماشى مع الطبيعة، لأنه من وحي الآلهة استودعته في قلوب البشر جميعاً، وينطوي على مبادئ الحرية والعدل والمساواة [7]. بين كل الناس.

وقد عرّف فقهاء الرومان القانون الطبيعي بمعناه العام بأنه: القانون الذي يتكون من قواعد عامة، أبدية ثابتة، موجودة في الطبيعة، يدركها الإنسان بالعقل، ولا يتغير بتغير الزمان والمكان. ويرى كوركونوف في كتابه:" النظرية العامة للقانون" أن: القانون الطبيعي جزء من القانون الوضعي، وأن القانون الوضعي في أية منطقة يتكون من عنصرين متميزين، طبقا لنظرية الفقهاء الرومان، أولهما: أن بعض قواعده ثابتٌ بإرادة الإنسان، ويتغير حسب رغبته. وثانيهما: أن البعض الآخر من قواعده ثابت بنفسه، تحدده الضرورة في

---

(1). Heinich A. Rommen,The Natural Law, p,22.

(2). عبد الرزاق أحمد السنهوري باشا و أحمد حشمت أبو ستيت، أصول القانون (المدخل لدراسة القانون)،(د/ط)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة و النشر، (1950 م)، ص، 10.

(3). Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 23.

(4). كاتب و خطيب و فيلسوف لاتيني، ولد في 106ق.م في أريينيو، و مات في 7 كانون الأول 43 ق.م)، اشتهر باسم شيشرون، و كان الأصح تعريب اسمه بقيقرون، جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، مرجع سابق، ص، 409.

(5). جوناثان و أرمسون، مرجع سابق، ص، 197.

(6). Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 18.

(7). عبد السميع سالم الهراوي، القانون الطبيعي وقواعد العدالة، مرجع سابق، ص، 15.

كل مكان، لأنه يعتمد على الطبيعة ذاتها، وأن هذا القسم الذي يسمى بالقانون الطبيعي يتميز عن القانون الوضعي بالثبات وعدم التغير والاستقلالية عن إرادة الإنسان. [1]

ولقد كان القانون المعتمد في العصور القديمة لدى الرومان هو القانون الإلهي، ويسمى بالقانون الطبيعي، ثم أضافوا إليه قانوناً آخر، وهو القانون المدني الروماني، فأما الأول فَثَابتٌ ولا يمكن المساس به، لأن أصله الإله، وهناك من هم أوصياء على استنباط ما يمكن استنباطه، وفق ما يتماشى مع القضايا المستجدة التي تنزل بالشعب الروماني، وهم أولوا النهى،[2] وأرباب الحِجَى، وأما الثاني فهو الذي وضعه اليونان أنفسهم، ويمكن التصرف فيه، ومن أجل ذلك فقد دفعت بهم الحاجة الملحة إلى إيجاد قانون عملي يتناسب وتعاملهم مع الأجانب والوافدين عليهم من غيرهم من الشعوب والذين هم تحت حكمهم،[3] الأمر الذي يوحي بأن فكرة القانون الطبيعي كانت معروفة عند الرومان، بل يرون في هذا القانون مثلاً أعلى ينبغي أن يحتذي به بغية نشر العدل والمساواة بين الناس.

ثالثاً. القانون الطبيعي في العصور الوسطى

بعد أن كان القانون الطبيعي فلسفة عند اليونان، وقانونا عند الرومان، فقدْ صار دينياً في العصور الوسطى. ولقد ورثت المسيحية ورجال الكنيسة القانون الطبيعي، فجعلوه القانون الإلهي، وهو . في نظرهم . القانون الأبَديُّ السَّرمَديُّ، الثَّابتُ الذي لا يتغير ولا يتبدَّل، ولكننا لا نصل إليه إلاَّ عن طريق الوحي[4]، وتجدر الإشارة إلى أن الكنيسة الكاثوليكية تستأنس بالقانون الطبيعي، بالإضافة إلى الاعتماد على المبادئ الدينية المتمثلة في اللاهوت العقائدي، بينما ترفض بعض الكنائس البروتستانتية كالألمانية منها خاصة فكرة القانون الطبيعي[5]. وغالباً ما يُنظر إلى القانون الطبيعي على أساس أنه نظرية أخلاقية مرتبطة بالمسيحية الكاثوليكية خاصة، ولكن هذا الكلام لا يعني أن القانون الطبيعي لم يكن في بيئة غير المسيحية، بل سبقها إلى ذلك مفكرون وفلاسفة أقدمون أمثال أرسطو وأفلاطون وشيشرون [6]، وغيرهم كما سبق وأن أشرنا، لكن الجديد الذي أضافه أتباع الديانة المسيحية هو الربط بين القانون الطبيعي والوحي السماوي، وبالتالي أُصبغَ بصبغةٍ دينيةٍ جديدة.

ولعل أبرز من قال بمثل هذا الرأي واشتهر به في العصور الوسطى، الفيلسوف الإيطالي الأصل؛ توما الأكويني[7]، الذي يرتبط اسمه اسمه ارتباطاً وثيقاً بفلسفة القانون الطبيعي،[8] حيث قال الأكويني بهذا القانون وأقامه، لكنه بنى أساسه على الدين، ولذلك مزج

---

(1) . محمد شريف أحمد، فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين، مرجع سابق، ص، 113.

(2) . Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 4.

(3) . عبد الرزاق أحمد السنهوري باشا، أصول القانون، مرجع سابق، ص، 45 ، 46.

(4) . عبد الرزاق أحمد السنهوري باشا، أصول القانون، مرجع سابق، ص، 46.

(5) . Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 134.

(6) . Samuel Gregg ,The Essential Natural Law, p, 1.

(7) . هو فيلسوف ايطالي ولد حوالي سنة 1225م، في قصر روكاسيكا، بالقرب من مدينة أكوينو على الحدود الشمالية لمملكة صقلية القديمة، توفي في فوسانوفا غير بعيد عن مسقط رأسه، وهو في طريقه إلى المجمع الذي انعقد في ليون سنة 1274م، أعلن قديساً في عام 1323م، جوناثان و أرمسون، الموسوعة الفلسفية المختصرة، مرجع سابق، ص، 63.

(8) . Samuel Gregg ,The Essential Natural Law, p, 3.

بين القانون الطبيعي ووجود الله ومشيئته[1]، ثم استنتج أن أصول القانون الطبيعي بديهية، لكن لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق الوحي الإلهي[2] ومن ثم فإن كل قانون . حسب وجهة نظر الأكويني . لا يخضع للدين فهو قانون باطل ولا ينبغي أن يُعتَدّ به.

ومن ثمَّ ربط الأكويني بين القانون الطبيعي والعدالة وأشار إلى أنه . أي هذا القانون . طريق معبَّد للوصول إليها، رغم أن ذلك لا يبدو واضحاً في مؤلفاته المختلفة، وإنما مُشَارٌ إليه ضِمنيّاً[3]. لذلك تجده يروج لفكرة مفادها؛ أن القانون الطبيعي قانون عالمي، وبإمكانه أن يجمع بين أجناس من طبقات وأمم شتى [4]. لأنه يحث على الخير وينهى عن الشر[5]، ويدعو إلى العدل والمساواة بين بين كل الناس[6].

ويتكون القانون الطبيعي حسب الأكويني من المبادئ الأساسية للعقل العملي للإنسان، وأهمها: أن الخير يجب فعله والشر يجب تركه[7]، واستناداً إلى ذلك فقد وضّح بأن هذا القانون هو المنظم الأساسي للأخلاقيات، فيما تغرسه الطبيعية من خيرٍ أو تجنُّبٍ لِلشَّر في كل الكائنات الناطقة وغير الناطقة، فهو هِبَة من الله للبشر، تعاليمه يصل إليها العقل عن طريق التفكير، ويخلص توما الأكويني من خلال كل هذا إلى أن السلطة السياسية تستمد قوتها بمقدار اقترابها وتمسكها بالقانون الطبيعي[8]، حيث أكّدَ أن القانون الوضعي يستمد صلاحيته فعلاً من القانون الطبيعي[9]. وبالتالي فإن على القانون الوضعي الواجب الأكبر في تفسير القانون القانون الطبيعي.[10] لكن هذا لا يعني أن القانون الطبيعي يقدم حلولاً جاهزة لكل القضايا التي تعترض الحكم، بل إن للمشرع الحرية في حذف أو زيادة، أو تبديل أو تغيير ما يمكن تغييره حسب ما تقتضيه الظروف[11]. ما دام يعتمد في استنباطه على الوحي.

من هنا نستنتج أن توما الأكويني اعتقد بفكرة القانون الطبيعي وبنى أساس هذا القانون على العقل والدين، ورأى أنه لا يمكن الوصول إليه أو الكشف عنه إلا عن طريق الوحي الإلهي رغم أن أصوله بديهية.

رابعاً . القانون الطبيعي في العصر الحديث

---

(1) . John Finnis, Natural Law and Natural Rights, p, 442.

(2) . John Finnis, Natural Law and Natural Rights, p, 48.

(3) . John Finnis, Natural Law and Natural Rights, p, 465.

(4) . Samuel Gregg ,The Essential Natural Law, p, 6.

(5) . Samuel Gregg ,The Essential Natural Law, p, 15.

(6) . عبد السميع سالم الهراوي، القانون الطبيعي وقواعد العدالة، مرجع سابق، ص، 18.

(7) . Samuel Gregg ,The Essential Natural Law, p, 14.

(8) . قسَّم الأكويني القوانين بوجه عام إلى ثلاثة أنواع: إلهية وإنما تكون عن طريق الوحي، ثم طبيعية التي يمكن للعقل البشري استخلاصها ومعرفتها والتي من بينها القانون الطبيعي، وأخيرا القوانين الوضعية والتي هي من صنع البشر، عبد السميع سالم الهراوي، القانون الطبيعي وقواعد العدالة، مرجع سابق، ص، 18.

(9) . John Finnis, Natural Law and Natural Rights, p, 28.

(10) . فضل الله محمد إسماعيل، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، مرجع سابق، ص، 27.

(11) . John Finnis, Natural Law and Natural Rights, p, 28.

على الرغم من أن فكرة القانون الطبيعي ازدهرت بشكل واضح وجليّ مع فلاسفة اليونان، إذ أنها كانت جزءًا من الفلسفة، واعتبرت قانوناً لا غِنى عنه في العهد الروماني، إلا أن فكرة القانون الطبيعي قد زادت ازدهارا وتطورا وبروزا في أوروبا خاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ويرجع السبب في ذلك إلى أن أوروبا كانت قد استكملت في تلك العصور تكوين قومياتها، وخلعت سلطان الكنيسة، فانقسمت دولاً مستقلة، كما أن بناء علاقات جديدة بين الدول ألجأ إلى الاعتماد على قانون عام يستوعب كل القوانين الوضعية،[1] فكان القانون الطبيعي، وقد حمل لواء هذه الفكرة في هذا العصر مفكرون وفلاسفة محدثون.

لكن القانون الطبيعي في تلك الفترة لم يبرز بشكل جليٍّ إلاَّ مع المفكر الهولندي الأصل: جروتيوس هيجو: (1583م. 1645 م) [2] الذي عاش فترة عصيبة خلال الحرب الأهلية، ومع ذلك فقد تكلم عن فكرة سيادة القانون حتى في زمن الحرب،[3]، خاصة وأن هذا المفكر كان متخصصا في مجال القانون، حيث كان أهم ما أسهم به في هذا المجال هو دفاعه الصريح عن القانون الطبيعي[4]، وربط بينه وبين القانون الوضعي، ولذلك سمي بـ: أبِ القانون الطبيعي[5]، بل إن هناك من اعتبره مؤسس القانون الدولي العام في نسخته الحديثة، وقد أسسه على مبادئ القانون الطبيعي، ووضع كتابه: (قانون الحرب والسلام) [6]

لقد عرّف جروتيوس القانون الطبيعي في هذا الكتاب بأنه: مجموعة من المبادئ التي يدركها العقل، والملزمة للمواطنين والحكام والله على حد سواء [7]، كما عرّفه أيضا بأنه: القاعدة التي يوحي بها العقل القويم، والتي بمقتضاها تَحْكُم على العمل أنه ظالم أو عادل، طبقاً لاتفاقه مع المعقول[8]، إذ بإمكان العقل الصحيح أن يقرر ما إن كان الفعل ملائماً وصواباً أم لا، باعتبار أن الطبيعة العقلانية العقلانية تمتلك صفة الحكم على الأشياء إن كانت صالحة أم فاسدة، بمقتضى ما جُبِلت عليه، وفق نظرية القانون الطبيعي[9]، ولذلك ذهب جروتيوس إلى أن القانون الطبيعي أمْرٌ يُمْلِيه العقل السليم، وهو الذي يبين ما إذا كان فعل من الأفعال . من حيث مطابقته أو عدم مطابقته للطبيعة العاقلة . قبيحاً أو حسناً [10]، ونتيجة لذلك يُحْكَمُ على الفعل إن كان موافقاً لشرع الله أم مخالفاً له. [11] الأمر الذي جعله يدافع عن العقيدة القائلة بأن الأفعال السيئة أساسًا هي شِرِّيرة، ليس لأنها تتعارض في جوهرها مع جوهر الله، ولكن لأن الله حرمها.[12]

---

(1) . عبد الرزاق أحمد السنهوري باشا، أصول القانون، مرجع سابق، ص، 48.

(2) . Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 62.

(3) . Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 65.

(4) . عبد الرزاق أحمد السنهوري باشا ، أصول القانون، مرجع سابق، ص، 49.

(5) . Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 62.

(6) . عبد الرزاق أحمد السنهوري باشا ، أصول القانون، مرجع سابق، ص، 49.

(7) . جوناثان و أرمسون:الموسوعة الفلسفية المختصرة ، مرجع سابق، ص، 126.

(8) . عبد السميع سالم الهراوي، القانون الطبيعي وقواعد العدالة، مرجع سابق، ص، 10.

(9) . John Finnis, Natural Law and Natural Rights, p, 44.

(10) . جوناثان و أرمسون، الموسوعة الفلسفية المختصرة، مرجع سابق، ص، 126.

(11) . Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 63.

(12) . Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 64.

يرى جروتيوس بأن الهدف الأسمى للقانون الطبيعي هو نشد العدالة، والعدالة تعني عدم التعدي على حقوق الآخرين،[1]، كما كان كان يرى أن الإنسان حرٌّ طبقاً للقانون الطبيعي[2]، على الرغم من أنه . أي جروتيوس . لم يستطع التخلص من بعض العادات التي التي كانت سائدة في مجتمعه " كالرق مثلاً "، وشرح ذلك بأن الحرب مصدرٌ آخر لحق العبودية المزعزم، بما أن للغالب الحق في قتل المغلوب، فإنه يمكن للمغلوب أن يشتري حياته على حساب حريته.[3]

كما أن من بين التناقضات التي وقع فيها جروتيوس: أنه أعلن تخلص القانون الطبيعي من الصبغة الدينية، وتحرّره أيضاً من سلطان الملوك والحكام، ومن سلطان الباباوات ورجال الدين معاً، ونادى به مذهباً قانونياً محكماً مستخلصاً من طبيعية الأشياء[4] بل وابتعد وابتعد في ذلك كثيراً ابتعاداً وصل به إلى القول باستقلالية العقل البشري[5].

ومن ثم انتقد بعض المفكرين والباحثون في مجال الفلسفة ما ذهب إليه جروتيوس، تلك الوجهة التي رفعت بالقانون الطبيعي فوق كل المستويات، إذ يرى جوناثان أن هذا نوع من الخلط بين الأمور، وكان الأولى به أن يقول: إن الأهمية التي تنطوي عليها نظرية القانون الطبيعي ليست في مجرد التمييز بين القانون والمبادئ الأخلاقية فحسب، بل لا بد للقانون أن يخضع للأخلاق أيضاً فَحْصاً ونقداً.[6] وفق ما ذهب إليه من سبقه من الفلاسفة.

ونستنتج من خلال كل هذا أن جروتيوس جعل من القانون الطبيعي المعيار الذي تقاس عليه الأفعال الحسنة منها والسيئة، وبإمكان العقل السليم والفطرة الصافية أن يدركا ذلك، ومن ثم فهو القانون الأمثل الذي ينبغي أن تتبناه كل المجتمعات الإنسانية، وليس بإمكان أيِّ فردٍ . حسب وجهة نظره هذه . كائناً مَنْ كان، أن يستغني عن مبادئ هذا القانون، فهو كفيل بنشر العدالة والفضيلة في كافّة المجتمعات البشرية.

ومن بعده جاء الفيلسوف الإنكليزي توماس هوبز[7]، أهمّ من نظَّر للقانون الطبيعي، حيث عرَّفه بأنه قانون غير مكتوب، ويسهل جدّا على من يستخدم عقله بغير تحيز أن يستنبطه ويصل إليه، كما أشار إلى أنه ليس قانوناً عقلياً فحسب، بل إنه القانون الإلهي[8]، وليس القانون الطبيعي . حسب هوبز . مجرد اتفاق بين الناس، بل هو من إملاء العقل[9]، وفي الحين الذي أشار فيه هوبز هوبز إلى أن القانون الوضعي قانون غير عادل، فقد أقرَّ في الوقت نفسه بأنه لا يتعارض مع القانون الطبيعي، ولكنهما

---

(1) . فضل الله محمد إسماعيل، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، مرجع سابق، ص، 55.

(2) . عبد الرزاق أحمد السنهوري باشا، أصول القانون، مرجع سابق، ص، 49.

(3) . جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، (د/ط)، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية، (2013)، ص، 32.

(4) . عبد السميع سالم الهراوي، القانون الطبيعي وقواعد العدالة، ص، 19.

(5) . Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 173.

(6) . جوناثان و أرمسون، الموسوعة الفلسفية المختصرة، مرجع سابق، ص، 127.

(7) . فيلسوف إنكليزي، ولد في وستبورت في 5 نيسان 1588م، ومات في 4 كانون الأول 1679م، جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، ص، 708.

(8) . إمام عبد الفتاح، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، (د/ط) دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985م، ص، 337.

(9) . إمام عبد الفتاح، توماس هوبز، ص، 342.

متكاملان.[1] وزيادة على ذلك فقد ربط القانون الطبيعي بالوحي الإلهي كما فعل من قبله توما الأكويني وغيره، حيث أشار إلى أن أن القانون الطبيعي يدين بوجود الله بصفته خالق كل الأشياء[2].

صال وجال هوبز في ميدان القانون الطبيعي، لكنه توصل في النهاية إلى نظرية يوحي مضمونها بإنكار القانون الطبيعي[3]، ولذلك لم يستطع هوبز التخلص من الفكرة التي تقول بأن الناس ليسوا سواسية بحكم الطبيعة، وإنما يولد بعضهم للعبودية، ويولد الآخرون للسيطرة [4]، وهي نظرة تتعارض مع فكرة القانون الطبيعي التي تدعو إلى العدل والمساواة بين كل الناس.

أمّا فرانسيسكو سواريز [5]، فقد كان هو أيضاً من بين القائلين بفكرة القانون الطبيعي، وقد حذا في ذلك حذو من سبقه من الفلاسفة المسيحيين، إلاّ أنه طور فلسفة هذا القانون وأدخل بعض التعديلات على مواقف القديس توما الأكويني[6]، حين أقَرَّ بأنه بأنه قانون عالمي وينطبق على جميع القوانين، بما في ذلك القانون الأخلاقي أو القانون الوضعي[7]، مع الاحتفاظ على الصبغة الدينية.

كما أن من بين الفلاسفة الذين حملوا لواء القانون الطبيعي في تلك الحقبة: جان جاك روسو[8]، الفيلسوف الَّذي كان يعتقد أن القانون الطبيعي هو القانون الأمثل لتنظيم حياة الناس، حياةً يسود فيها العدل والمساواة، ولذلك أوضح بأن هذا القانون عبارة عن نسق من المبادئ التي يقدمها العقل لكي يجعل حياة الإنسان آمنة مطمئنة، وطالما يهدف إلى الحياة الآمنة فإنه ينبذ الحرب ويدعو إلى السلم والتعاون والإخاء[9]، الأمر الذي جعل روسو يرى بأن اللامساواة حتى في الطبيعة بعيدة جداً عن العدل[10]، وأرجع ذلك إلى الترف والحضارة، من أجل ذلك نادى بضرورة رجوع الإنسان إلى الحياة الطبيعية، التي يحافظ الناس من خلالها على البساطة ومنافع الطبيعية، فهي تبدو في نظره أقرب إلى العدل والمساواة.[11] فيكون بذلك قد تبنَّى ما ذهب إليه المذهب الرواقي، إلاَّ أنه لم يشر إلى كثير من النقاط التي تناولها غيره من الفلاسفة [12].

---

(1). Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 227.

(2). Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 87.

(3). Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 73.

(4). جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، (د/ط)، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية، (2013)، ص، 26.

(5). لاهوتي اسباني، ولد في غرناطة في 5 كانون الثاني 1548م، وتوفي في ليشبونة في 25 أيلول 1617م، جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، ص، 373.

(6). Samuel Gregg ,The Essential Natural Law, p, 7.

(7). Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 173.

(8). ولد في 28 حزيران 1712م، في جنيف، وتوفي في 2 تموز 1778م، في فرنسا، جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، مرجع سابق، ص، 328.

(9). فضل الله محمد إسماعيل، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، مرجع سابق، ص، 120.

(10). جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1413هـ. 1993م، ص، 479.

(11). جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ص، 13. 14.

(12). Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 81.

ونتيجة لذلك لم يقل روسو بحكومات زمنه لمنافاتها مع الطبيعة، لأن القوانين الوضعية التي كانت سائدة آنذاك كانت غير عادلة نظراً لعدم اعتمادها على القانون الطبيعي، ومن ثَمَّ أقام مذهبه على كون الإنسان صالحاً بطبيعته، محباً للعدل والنظام[1]، ولم يشكّ روسو في وجود عدل عام صادر عن العقل وحده، غير أن هذا العدل يجب أن يكون متبادلاً، ليكون مقبولا بين الناس[2]، من أجل أجل ذلك ناضل روسو ودافع عن حقوق الإنسان الطبيعية، ودعا إلى الجمع بين القانون الطبيعي والقانون المدني، لأن هذا كفيل بإحلال روح العدل والمساواة بين الناس.

أما جون لوك فقد قال بالقانون الطبيعي، لكنه اكتفى بالإيمان به كإملاء للفطرة السليمة[3]، من جهته كان إيمانويل كانط [4]، من من بين المفكرين الألمان الأكثر راديكالية الذي آمنوا بفلسفة القانون الطبيعي،كأسلوب أساسي للقول بالحرية الفردية، وأشار إلى أنه الحق الوحيد، والقانون الأساسي الذي من شأنه أن يبث روح العدل والمساواة بين الناس، إيماناً منه بأن هناك مساواة فطرية كامنة في خلد كل إنسان تلك الفطرة الكفيلة بإعطاء كل ذي حق حقه [5]، وذهب المذهب القائل بأن قواعد القانون الطبيعي مستمدة من العقل، فهو يتماشى مع القانون الوضعي، ولا يتعارض معه[6]، وهي نظرة لم يختلف فيها عن غيره من الفلاسفة.

كانت حصيلة ذلك أن تأثر بهذا الثلاثي، رجل اسمه، جون رولز، هذا الفيلسوف الذي تأثّر بمن سبقه من الفلاسفة، إلاَّ أنَّه كان أشدّ تأثراً بهؤلاء، وقد أخذ عنهم فكرة ثمينة مفادها: أن حق الحرية هو حق طبيعي، لذلك لا يمكن أن ينتزعه أيُّ أحد[7]، ولذلك فتح رولز باب الحديث عن القانون الطبيعي[8] وبنى نظريته في هذا المجال على أساس متين يُسْتشَفّ منها الربط الْبيِّن بَينَ القانون الطبيعي والعدالة[9]، وهذا واضح في مؤلفاته المختلفة، وخاصة كتاب العدالة كإنصاف.

ولم يكن فولتير بعيداً عن هذا المجال، فلقد تناول فكرة القانون الطبيعي، بل وجعلها من المبادئ الأساسية الكفيلة بنشر العدل والمساواة في المجتمعات، ومن ثَمَّ عرف هذا القانون بأنه الغريزة التي تجعلنا نشعر بالعدالة، غير أن النظرة إليه تختلف من مجتمع إلى آخر، ويعتمد في الأصل على العقل[10]، وهو . أي القانون الطبيعي . لا ينصُّ على إلحاق الأذى بالآخرين[11]، بل يدعو إلى

---

(1) . جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ص، 15.

(2) . جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ص، 63.

(3) . Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 80.

(4) . فيلسوف ألماني: ولد في:22 نيسان 1724م، ومات في 12 شباط 1804م)، جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، مرجع سابق، ص، 513.

(5) . Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 88.

(6) . Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 92.

(7) . جون رولز، العدالة كإنصاف إعادة صياغة، الطبعة الأولى، ترجمة، حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت . لبنان، 2009م، ص، 22.

(8) . John Finnis, Natural Law and Natural Rights, p, 109.

(9) . John Finnis, Natural Law and Natural Rights, p, 453.

(10) . فولتير، قاموس فولتير الفلسفي، ترجمة، يوسف نبيل، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة . بريطانيا، (ت إ، 1764م، ت ت، 2018م ص، 235.

(11) . فولتير، قاموس فولتير الفلسفي، ص، 236.

الإحسان إليهم، وعلى أساس هذا القانون يجب أن تُبنَى قواعد كل القوانين الوضعية[1]، ومن أجل ذلك أشار فولتير إلى أن الهدف من وجود هذا القانون هو إرساء نظام العدل والمساواة بين أفراد المجتمع.

يُستَشَفُّ من هذه النظرة وأمثالها الربط البارز بين هذا القانون ومبدإ العدالة عند الفلاسفة. ولذا اعتبر بعض الباحثين أن القانون الطبيعي هو وحده القانون العادل، وهو المعيار الذي يمكن به التعرف على عدالة القانون الوضعي أو عدم عدالته[2]، وخاصة داخل داخل تلك المجتمعات التي تحتضن أقليات ولا تملك قانوناً خاصاً، بل هناك مَنْ يرى مِنْ أمثال" Wolzendorf " أن القانون الطبيعي أمرٌ لا غِنَى عنه في أيِّ مكان يكون فيه القانون ناقصاً، ولا يشتمل على بعض المواد، فيُعمَل به بالموازاة مع القانون الوضعي الخاص بتلك الدولة[3].

لذا نجد أن بعض القوانين الوضعية الحديثة لجأت في كثير من الدول إلى الاستئناس بالقانون الطبيعي كمصدر مساعد يَلْجَأُ إليه القاضي في حالة عدم وجود نص في التشريع، أو حتى في حالة عدم كفاية النص أو غموضه،[4] كما هو معمول به في كثير من بلدان العالم على غرار القانون اليوناني والألماني والإنجليزي، حيث يجب على المشرع أو القاضي أن يدافع عن الفئات الاجتماعية الضعيفة، ويقضي بالعدل بموجب القانون الطبيعي[5]، ويدخل ضمن هذا الباب الدفاع عن الحقوق الطبيعية لكل الأشخاص، لأن العالم المتنوع في نظرهم متكون من لغات وفنون وأعراف مختلفة، لا يمكن أن يتعايش إلا إذا لجأ المشرِّع إلى القانون البشري أو الطبيعي، لأنه قانون كل الشعوب[6]، على الرغم من الانتقاد الذي أطال نظرية القانون الطبيعي من قِبَل بعض الفلاسفة أنفسهم، وحجتهم في ذلك أن القانون الوضعي لا يتطابق مع القانون الطبيعي كما أنه قد عجز عن إعطاء حلول مناسبة لوقائع كثيرة.

تعقيب

يلاحظ بعض الباحثين في مجال الفلسفة أن القانون الطبيعي لم يبق مفهومه ثابتاً، بل تغير مفهومه بين المتقدمين والمتأخرين، فبعد أن كان فكرة ميتافيزيقة إلهية أصبح نظرية سياسية سَعَتْ إلى تبرير وتعزيز تغيرات سياسية محددة[7]، ولذلك فشل القائلون بالقانون الطبيعي . المتقدمون منهم والمتأخرون . في الوصول إلى التمييز بين القانون الطبيعي والقانون الأخلاقي الطبيعي، وبرزت جماعة من المشككين في هذا الأمر، وعارضوا بصراحة وجود القانون الطبيعي بشتَّى أنواعه، نظَراً لعدم القدرة على إعطاء تعريف مُوحّد وواضح لهذا القانون[8]، ولا غرابة في ذلك فإن منظِّروا القانون الطبيعي أنفسهم يعترفون بأن هذا القانون لا يملك إجابات صحيحة تماماً للجواب على سؤال معين، بل يرون أن ميزة هذا القانون في الإجابة على مثل هذا النوع من الأسئلة تعتمد على المعلومات النظرية

---

(1) . فولتير، قاموس فولتير الفلسفي، ص، 235.

(2) . عبد الحي حجازي، محاضرات في المدخل لدراسة العلوم القانونية، 1. القانون، (د/ط)، مكتبة عبد الله وهبة، القاهرة . مصر، (1972)، ص 58. 59.

(3) . Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 132.

(4) . عبد الحي حجازي، محاضرات في المدخل لدراسة العلوم القانونية، ص 57. 58.

(5) . Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 234.

(6) . Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 102.

(7) . Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 80.

(8) . Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 29.

والتجريبية حول الأشخاص الذين لديهم معلومات جيدة على قدم المساواة عن طريق العقل العملي، ويمكنهم تشكيل وجهات نظر مختلفة، وحتى غير متوافقة[1]. وإذا كان الأمر كذلك فلِمَ لَمْ يعترف أولئك المنظِّرون بأن كل ما تمَّ تداوله عن القانون الطبيعي إنما كان مجرد اجتهادات إنسانية تمَّ التوصل إليها عن طريق العقل البشري ليس إلاّ؟.

وكان من بين الذين رفضوا نظرية القانون الطبيعي الفيلسوف الإنجليزي ديفيد هيوم[2]، حيث أشار إلى أن العقل البشري . الذي يعتمد عليه القانون الطبيعي في الحكم على الأشياء . قاصرٌ وليست لديه القوة للوصول إلى ما يصبو إليه غالباً، وبالتالي فإنه لا يستطيع أن يكون معياراً نقيس عليه الأشياء [3]، ومن ثَمَّ يكون هيوم قد نقض ما ذهب إليه آخرون؛ حيث اعتبر أنَّ ما تمَّ تداوله بين مُنظِّري القانون الطبيعي إنما هو مجرد تجارب بشرية، وهذا هو الصواب بعينه، إذ أن العقل البشري قاصر ويعتريه الخلل في كثير من الأحيان، ولا يستطيع أن يهتدي إلى الصواب ما لم يستند في استنباطاته على الوحي السماوي المعصوم من كل زلل.

وعلى أيَّةِ حال: فإن هناك من قال بأن نظرية القانون الطبيعي يظل لها الفضل الأكبر في أنها نبَّهت الأذهان إلى ضرورة التمسك بمبادئ مُثلى تخضع لها القواعد القانونية الوضعية، وهذه المبادئ والمثل إنما تدور كلها حول فكرة العدالة ذاتها وتنصهر فيها [4]. وتُعَدُّ وتُعَدُّ هذه الفضيلة . حسب وجهة نظر بعض الفلاسفة . من السِّمات المميزة لأخلاقيات القانون الطبيعي، لأنها تضمن إعطاء الآخرين ما يستحقون، على غرار ما وضّحه أرسطو وغيره من الفلاسفة وذلك أثناء ربطهم بين القانون الطبيعي والعدالة.[5] حيث رأوا أن هذه الفضيلة هي القاعدة الصحيحة التي ينبغي أن يُبْنَى عليه أساس أيّ قانون.

بناءً على ذلك يمكن القول أن فكرة القانون الطبيعي . من منظورها الفلسفي . لها جذورها التاريخية ترجع في أصولها إلى المجتمع الإغريقي مرورا بالرومان ثم العصور الوسطى، وصولا إلى العصر الحديث، وتهدف في الأساس إلى الإيمان بوجود قانون غير مكتوب غايته نشر العدل والمساواة بين الشعوب والمجتمعات، لكن مفهوم هذا القانون الذي ظل غامضاً لفترة زمنية طويلة جعل بعض الفلاسفة يُشكّك في وجود فكرة القانون الطبيعي، واعتبر أن ما تمَّ تداوله إنما هو مجرد تجارب إنسانية وأفكار ميتافيزقية بطلها العقل البشري.

4 . خاتمة

بعد هذا العرض الموجز عن فكرة الفلاسفة والقانون الطبيعي: عرض تاريخي، نستخلص بعض النتائج وهي على النحو الآتي: أن فكرة القانون الطبيعي كانت معروفة وسائدة عبر مر العصور، ويهدف هذا القانون إلى الإيمان بوجود قانون سماوي أسمى من قانون البشر، يستمد منه القانون الوضعي مبادئه وقوته لكنه لا يتعارض معه، ويستند القانون الطبيعي في الأساس على العقل فهو مصدره ومرشده ودليله.

---

(1). Samuel Gregg ,The Essential Natural Law, p, 22.

(2). فيلسوف اسكتلندي، ولد في ادنبره في 7 أيار 1711م، وتوفي في 25 آب 1776م، جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، مرجع سابق، ص، 726.

(3). Heinich A. Rommen,The Natural Law, p, 100.

(4). محمد سامر عاشور، مدخل إلى علم القانون، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، (د/ ط)، الجمهورية العربية السورية، (2018م)، ص، 37.

(5). Samuel Gregg ,The Essential Natural Law, p, 30 .

صحيح أنّ القانون الطبيعي دعا . عبر منظِّريه من الفلاسفة . إلى ضرورة التمسك بمبدإ العدل والمساواة بين الأفراد والمجتمعات كوسيلة للتعايش بين الفقراء والأغنياء، لكن تلك النظرة كانت نِسبِيَّة إلى حدٍّ ما عند بعض الفلاسفة، ولا أدل على ذلك مما ذهب إليه جروتيوس وتوماس هوبز مثلا.

نفى المحدثون ما ذهب إليه المتقدمون من أن مبادئ القانون الطبيعي صالحة لكل زمان ومكان وأنه لا يتغير ولا يتبدل، فذهبوا إلى أن هذا القانون يتغير ويتبدل بتغير الزمان والمكان وحسب ما يتطلبه الموقف وتقتضيه الضرورة.

لم تكن صورة القانون الطبيعي واضحة في أذهان كثير من الفلاسفة نظرا للغموض الذي اكتنف مفهومه منذ البداية، لذلك وُجد . فيما بعد . من الفلاسفة أنفسهم من شكّك في أصول هذا القانون واعتبر أن ما تم تداوله من وجود قانون طبيعي إنما هو مجرد أفكار بشرية وتجارب إنسانية، بطلها العقل الإنساني.

فكرة القانون الطبيعي عند الفلاسفة اليونانيين هي فكرة مطلقة لا يكاد يحدها شيء، أما مع جُلِّ الفلاسفة المسيحيين . باستثناء بعضهم . فهي مقيّدة، ولا أدل على ذلك مما ذهب إليه الفيلسوف الإيطالي القديس توما الأكويني، حيث ربط بين القانون الطبيعي والوحي السماوي، واعتبر أن كل قانون لا يخضع للدّين فهو باطل ولا ينبغي أن يعتدّ به.

5 . المصادر والمراجع

1 . جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، الطبعة الثالثة، تصحيح، محمد أمين عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . لبنان، 1419 هـ، 1999م.

2 . محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج، الترجمة من الفارسية إلى العربية عبد الله الخالدي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت . لبنان،(1996م).

3 . عبد السميع سالم الهراوي، القانون الطبيعي وقواعد العدالة (د/ط)، دار المعارف، القاهرة . مصر، (د/ت).

4 . فولتير، قاموس فولتير الفلسفي، (د/ط)، ترجمة، يوسف نبيل، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة . بريطانيا، (ت إ، 1764م، ت ت، 2018م)..

5 . محمد رضا، معجم متن اللغة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان، الجزء الثالث، (1377 هـ، 1959 م).

6 . مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، (1425 هـ، 2004م،).

7 . فضل الله محمد إسماعيل، سعيد محمد عثمان، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر و التوزيع، كفر الدوار، مصر . القاهرة، (2006م).

8 . محمد شريف أحمد، فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين . دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، منشورات منتدى الفكر الإسلامي، كردستان العراق . بغداد،(2011م).

9 . جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني . مكتبة المدرسة، المجلد الأول، (1982م).

10 . يوسف كرم . إبراهيم مدكور، دروس في الفلسفة، الطبعة الأولى، عالم الأدب للبرمجيات و النشر و التوزيع، بيروت . لبنان،(2016م).

11 . جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة (الفلاسفة . المناطقة . المتكلمون . اللاهوتيون . المتصوفون) ، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت . لبنان، (2006م).

12 . مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (1403 هـ، 1983 م).

13 . أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية، تاريخها ومشكلاتها، طبعة جديدة، دار قباء للطباعة والنشر و، مصر . القاهرة، (1998م).
14 . جوناثان رى ، و ج. أو. أرمسون، الموسوعة الفلسفية المختصرة، ترجمة: فؤاد كامل، جلال العشرى، عبد الرشيد الصادق محمودي، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، الجيزة . القاهرة . مصر،(2013 م).
15 . أحمد أمين . زكي نجيب محمود،قصة الفلسفة اليونانية، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة،(1935م).
16 . عبد الرزاق أحمد السنهوري باشا وأحمد حشمت أبو ستيت، أصول القانون (المدخل لدراسة القانون)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة و النشر،(1950 م).
17 . محمد سامر عاشور، مدخل إلى علم القانون، (د/ ط) منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية،(2018م).
18 . أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، الطبعة الثانية، مكتبة لبنان، بيروت . لبنان،(1982م).
19 . جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1413هـ . 1993م.
20 . يحي قاسم علي، المدخل لدراسة العلوم القانونية (نظرية القانون . نظرية الحق)، الطبعة الأولى، كوميت للتوزيع، القاهرة . مصر ، (1997 م).
21 . عبد الحي حجازي، محاضرات في المدخل لدراسة العلوم القانونية، 1. القانون، (د/ط)، مكتبة عبد الله وهبة، القاهرة . مصر، ().
22 . أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الأولى، عالم الكتب، (1429 هـ، 2008 م).
23 . جون رولز، العدالة كإنصاف إعادة صياغة، الطبعة الأولى، ترجمة، حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت . لبنان، 2009م.
24 . جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، (د/ط)، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية، (2013).
25 . إمام عبد الفتاح، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، (د/ط) دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985م.
26 . مصطفى فاضل الخفاجي، فكرة القانون الطبيعي في العصور الحديثة: http://repository.uobabylon.edu.iq. /7/4 2018م/ 10:00

المراجع والمصادر الأجنبية

- 27-John Finnis, Natural Law and Natural Rights, Second Edition, Oxford University Press, UK, 2011
- 28-Heinich A. Rommen,The Natural Law, A Study In Legal And Social History And Philosophy, Translated by Thomas R. Hanley, Liberty Fund, Inc, the Unted States of America, 1998 ..
29 - Samuel Gregg ,The Essential Natural Law, Fraser Institute, Canada, 2021.